السلوك الاستراتيجي الأمريكي وديناميكيات تغيير معادلة التحكم في مستقبل الشرق الأوسط

أ. م. د . سعد عبيد علوان السعيدي(*) ا.
م . د . أحمد عدنان كاظم(**)

الملخص

يرمي السلوك الاستراتيجي الأمريكي خلال المرحلة الراهنة إلى اعتماد ديناميكيات فاعلة من أجل تغيير معادلة التحكم بمستقبل الشرق الأوسط والتوجه نحو تمكين مقومات الهيمنة على العالم من جديد؛ ولكن تحقيق هذه المعادلة ليس بالأمر السهل في ظل متغيرات القوة في الكثير من المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية وفي مقدمتها منطقة الشرق الأوسط، لا سيما وإن الأخيرة باتت متأثرة بالتحولات الاستراتيجية في البيئة السياسية الدولية المرتبطة بالبيئة الإقليمية وتوازناتها الثنائية (روسيا وإيران، تركيا والسعودية، إيران وسوريا، والعراق وإيران). فالتوازنات الإقليمية على هذا المنوال باتت مرتبطة بشكل كبير بمفهوم القوة النوعية لكل طرف ومدى تأثيره في تغيير معادلة التحكم بمستقبل الشرق الأوسط، مما أدى ذلك إلى التراجع عن الكثير من المفاهيم التي كانت سائدة في مرحلة سابقة، والسبب في ذلك ظهور بوادر تلاشي تبعية منطقة الشرق الأوسط لصالح طرف واحد (تحكم الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة)، إذ عدّت الأخيرة أسلوب الاعتماد على تنفيذ استراتيجياتها الأمنية والسياسية في منطقة

(*) كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد.

(**) كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة – جامعة بغداد.

الشرق الأوسط يقع ضمن مجموعة من الأولويات الضرورية للارتباط بمصالحها الذاتية بالمنطقة من دون إحداث التغيير الجوهري داخل دولها، وإنما العمل على تغيير الديناميكيات الإقليمية التي تأتي منها تداعيات المواقف حيال أزمات المنطقة، ومن الضروري أن يجري بناء الأسس الإضافية في استراتيجيتها المتعلقة بالتحكم بمستقبل دول الشرق الأوسط الأمريكية حصراً ضمن حدود التحالفات الأمنية والسياسية الحاصلة ضمن سياسة تعدد المحاور والتكتلات الاستراتيجية ، مع التركيز على مقومات القوة الاقتصادية الحاكمة على المنطقة كونها المؤشر الحقيقي للدخول في حقبة العولمة الاقتصادية الجديدة المتصاعدة تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، إذ عدّ الخبراء الاستراتيجيون إن القوة الاقتصادية وليست القوة العسكرية هي وحدها المقياس والمؤشر المهم في تحديد مدى ما تتمتع به من قوة عالمية شاملة كي يمكنها من التحكم بمستقبل الشرق الأوسط.

إن وصول الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) للسلطة منذ عام 2016 قد فتح الأبواب نحو مواجهات من نوع آخر سيما بين المنافسين الدوليين والإقليميين الجُدد (روسيا وإيران وتركيا)، بعد أن كانت حقبة الرئيس السابق (باراك اوباما) مميزة بالتوجه نحو التفاهم وعقد التسويات الخاصة (البرنامج النووي الإيراني). لذا فإن الحقبة الترامبية ستفترض المواجهة المباشرة بسبب مبادرتها في الانسحاب من الكثير من الملفات، بهدف إعادة النظر بها ومراجعتها من جديد (التكتيك الاستراتيجي الجديد) على أمل فرض شروط جديدة للاتفاقات القادمة، ومن الطبيعي أن تشهد هذه الحقبة استراتيجية أمريكية مُغايرة أخرى تمثل حالة العودة السريعة لدوامة التنافس والصراع في منطقة الشرق الأوسط سيما بعد إعادة فرض العقوبات الاقتصادية على إيران، مع الأخذ بالحسبان تداعيات التوتر في العلاقات الذي سيحصل مع التحالفات السياسية والأمنية الجديدة دولياً وإقليمياً؛ بسبب وجود فواعل أخرى غير واثقة وغير مقتنعة بمواقف إدارة الرئيس الأميركي (ترامب) في إعادة النظر بالاستراتيجيات السابقة (استراتيجية إدارة ملفات منطقة الشرق الأوسط والتدخل من الخلف خلال المرحلة القادمة).

Abstract

American strategic behavior and the dynamics of changing the equation of control over the future of Middle East

In the recent period of the international strategy , United State of America has a strategy's behavior aims to foster an effective dynamics to change the equation of control over the future of Middle East , and to move with caution towards enabling some states in the world to regain the control , But to achieve this equation is not easy under the circumstances of predominating the various variables in many areas of Middle east currently .

So that , the nature of influences by a certain strategies were altered the reality of the international political environment that associated with the regional environment and its bilateral balances (Russia, Iran, Turkey, Saudi Arabia, Iran, Syria, Iraq and Iran). Regional balances in this behavior are closely related to the concept of each quality's power for any state in the region , and its impact on changing the dimensions of equation to control over the future of the Middle East ultimately . The research has tackled on how to led a reversal of many concepts that prevailed at a previous times ? And why the indications of the Middle East were being in favor of unilateral side (the domination of United States of America in the region). The latter has relied on the implementation of its security and political strategies in the Middle East as a set of priorities necessity to make a link about its own interests within the middle east , and without exerting efforts to rebuild the additional foundations in its strategy to control over the future of the Middle East countries , exclusively within the frontiers of the political and security alliances that based on the policy of multi-axes and contradicting strategic blocs .

The research concentrated on the fundamentals of economic power which were governing on the whole region to be as a real indicator of entering the new period of economic globalization , that rising under the leadership of the United States of America, as it has a strategic experiences on the economic strength , and it is not only has military power , but it is very important to determine the extent of its global power, which enables its control over the future of the Middle East.

The presidential elections in United states of America witnessed another changes when the president of (Donald Trump) took over the responsibility since 2016 , that it has opened the door into a

new confrontations of another kind inside of the middle east region, especially between the new international powers and regional competitors such as (Russia, Iran and Turkey), after the period of former President (Barack Obama) was marked by a move toward understanding and special settlements in the condition of Iran's nuclear program .Therefore, the Trump's era will assume another type of direct confrontation owing to its initiative to withdraw from multi - problematic issues , with the aim of reconsidering and revisiting them in the hope of imposing new conditions and policies for the future agreements in the region . Finally , It is naturally , when this period will witness another American strategy and with a quick return into the atmosphere of competitions and conflicts after the re-imposition of economic sanctions On Iran after declaring trump's decision to withdraw from the nuclear agreement in 8 / 5 / 2018 , and taking into account the implications of the tension in the inter -relations among the countries of middle east , and all this may happen by the new political and security alliances internationally and regionally (The decision of trump's to pulling out from Syria) ; because there are other factors that are not supportive of the positions of President Trump in revisiting the previous strategies (The struggle among different strategies within the middle East issues and get back into interference from behind recently) .

المقدمة :

يرمي السلوك الاستراتيجي الأمريكي خلال المرحلة الراهنة إلى اعتماد ديناميكيات فاعلة من أجل تغيير معادلة التحكم بمستقبل الشرق الأوسط والتوجه نحو تمكين مقومات الهيمنة على العالم من جديد؛ ولكن تحقيق هذه المعادلة ليس بالأمر السهل في ظل متغيرات القوة في الكثير من المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية وفي مقدمتها منطقة الشرق الأوسط، لا سيما وإن الأخيرة باتت متأثرة بالتحولات الاستراتيجية في البيئة السياسية الدولية المرتبطة بالبيئة الإقليمية وتوازناتها الثنائية (روسيا وإيران، تركيا والسعودية، إيران وسوريا، والعراق وإيران). فالتوازنات الإقليمية على هذا المنوال باتت مرتبطة بشكل كبير بمفهوم القوة النوعية لكل طرف ومدى تأثيره في تغيير معادلة التحكم بمستقبل الشرق الأوسط ، وهو مشهد في غاية التعقيد بالمقارنة مع المراحل

السابقة التي كانت تشهد قطبية ثنائية في عهد الاتحاد السوفيتي السابق ، لأن الأخير كان يمثل حالة التوازن الثنائي ويمثل أحد البدائل أمام بعض الدول لتقليص مساحة الهيمنة الغربية وقتئذ . مع الأخذ بالحسبان دور روسيا الاتحادية الراهن من أجل توظيف قدراتها العسكرية والاستراتيجية للتأثير في النسق الدولي العام ، وبالمحصلة النهائية أدى ذلك إلى التراجع عن الكثير من المفاهيم التي كانت سائدة في مرحلة عقد التسعينيات من القرن العشرين التي امتازت بأحادية النفوذ ، والسبب في ذلك ظهور بوادر تلاشي تبعية منطقة الشرق الأوسط لصالح طرف واحد (الولايات المتحدة الأمريكية حصراً) بعد هذه الفترة لا سيما بعد احداث ما يعرف بالربيع العربي .

: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في تحديد أبعاد السلوك الاستراتيجي الأمريكي لمعرفة طبيعة ديناميكيات التعاطي مع متغيرات معادلة التحكم في مستقبل الشرق الأوسط ، من أجل صيرورة رؤية جديدة للتحالفات الأمنية والسياسية الحاصلة ضمن سياسة تعدد المحاور والتكتلات الاستراتيجية ، مع التركيز على مقومات القوة التكنولوجيا الحاكمة في المجالين العسكري والاقتصادي على مستقبل المنطقة كونهما المؤشرين الحقيقيين في إدارة ملفات الأزمات التي تصاعدت بعد تداعيات ما عرف بثورات الربيع العربي منذ عام 2011.

: مشكلة البحث

تنطلق مشكلة البحث من التساؤل حول مدى امتياز السلوك الاستراتيجي الامريكي بالديناميات اللازمة لتغيير معادلة التحكم بمستقبل الشرق الاوسط وموقف القوى الدولية والاقليمية من هذا السلوك، حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية نحو تمكين مقومات التحكم بدوائر الصراعات الإقليمية من خلال فرض الحلول المناسبة بشأنها ومن منطق استثمار القوة الكامنة في العلاقات الدولية المعاصرة ؛ ولكن هناك تحديات كبرى عدة تكمن في صعوبة تهميش القوى الكبرى الصاعدة دولياً وإقليمياً ،

بسبب صعوبة تجاوز معضلة الأمن السياسي والاجتماعي الداخلي لكل دولة من دول منطقة الشرق الأوسط على حدٍ سواء .

فرضية البحث :

استند البحث إلى فرضية أساسية قوامها ان السلوك الاستراتيجي الامريكي حيال منطقة الشرق الاوسط يمتاز بتوافر ديناميات تستهدف تغيير معادلة التحكم بمستقبل الشرق الاوسط .فالمعطيات المتعلقة بهذه الاستراتيجية الأمريكية الراهنة تشير الى انها تروم تغيير سلوك جميع المنافسين الدوليين والإقليميين على مدى السنوات القادمة، من أجل تحييد مراكز القوة في المنطقة وإضعاف تأثيرها في مجريات الأحداث تارة، والاستمرار في ممارسة الضغط عليها لإجبارها على قبول شروط التفاوض التي تستهدفها من جديد تارة أخرى ، فضلاً عن فرض شروط أخرى مُضافة تزيد من القيود على السلوك الاستراتيجي الخارجي لهذه القوى الكبرى كمحاولة لتحديد أنماط تفاعلها حيال قضايا منطقة الشرق الأوسط الراهنة (تسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ، إعادة النظر بالاتفاق النووي الإيراني ، مواجهة الدور الروسي في الشرق الأوسط وما سواها من القضايا المستقبلية) .

مناهج البحث :

اعتمد البحث على منهجية التحليل الوظيفي ومنهج صنع القرار من أجل تحديد أبعاد السلوك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى الذي تحدده مؤسسات معينة ودورها في صيرورة ديناميكيات التغيير بمعادلة التحكم في مستقبل الشرق الأوسط ، مع الاستعانة بالاسلوب الاستشرافي لتشخيص أبرز المعطيات الموضوعية على أرض الواقع التي تسهم في معرفة الاحتمالات المرجحّة لمستقبل دور القوى الصاعدة على المستوى الدولي والمستوى الاقليمي ومنها (روسيا، الصين، إيران، تركيا، والسعودية، وما وسواها من الدول) المنافسة لها في منطقة الشرق الأوسط .

هيكلية البحث :

جاء موضوع البحث في مقدمة وخاتمة بالاستنتاجات وثلاث مباحث رئيسة ، بحث الأول في البيئة الاستراتيجية الجديدة وتغير أطر التنافس الدولي والإقليمي الراهن لمعرفة تناقضات مراحل ما بعد التنافس والارتباط بمستقبل منطقة الشرق الأوسط ، ناهيك عن فهم مفتاح التحكم والسيطرة بمستقبل الشرق الأوسط بأكملها . أما المبحث الثاني فقد بحث في التحولات النوعية المفاجئة وإعادة بناء التوازنات والتحالفات في مرحلة الرئيس الأمريكي ترامب من أجل تحليل استراتيجيته الراهنة في الشرق الأوسط ، فضلاً عن فهم طبيعة التنافس الذي يجري في ظل توزيع الأدوار التكميلية للتحكم بمستقبل المنطقة. في حين بحث المبحث الثالث في تراجع الدور القيادي الأمريكي المباشر في عهد الرئيس ترامب والخيارات الصعبة التي تواجهه، من أجل تقييم الاستراتيجيات الأمريكية وديمومة مصالح المستقبل، ودورها في تقويض واضعاف التحالفات السياسية والأمنية الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط ، ومن ثم العمل على إعادة النظر في ملفات المنطقة (البرنامج النووي الإيراني ، تغير الاستراتيجية الأمريكية حيال روسيا وتركيا ، تسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي).

المبحث الأول: البيئة الاستراتيجية الجديدة وتغير أطر التنافس الدولي والإقليمي الراهن:

بدأت منطقة الشرق الأوسط تعاني من انعدام الاستقرار بسبب فوضى الصراعات والحروب المحتدمة التي تشهدها سيما منذ أحداث الربيع العربي عام 2011 ، فضلا عن متغيرات البيئة الدولية التي تعرّضت لهزات كبرى من جرّاء الحرب الكونية على الإرهاب منذ عام 2001 ، وبين هذا وذاك يوجد احتدام في طبيعة التنافس من أجل استحكام النفوذ وتمكين فواعل الهيمنة التقليدية التي باتت أمام مراحل جديدة من التطورات التي تفرض حالة من التغير في الأدوار التكاملية ، بمعنى سعي بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط بأن تكون المؤثرة في تحديد وجهة الاستراتيجية السياسية الأمريكية سيما في المحيط الإقليمي للشرق الأوسط المعروف ؛ ولأسباب تتعلق بالخشية من تنامي نفوذ بعض القوى المناظرة والمنافسة لها (الخشية الخليجية من

تنامي الدور الإقليمي الإيراني – التركي في منطقة الشرق الأوسط) . لاسيما وإن هناك بعض الفواعل الإقليمية قد بدأت تستثمر وجود متوالية أزمات الشرق الأوسط من أجل توظيفها لصالحها من الناحية السياسية والاستراتيجية ، ومن ثم توجيهها نحو صيرورة رؤية جديدة لما يمكن أن يجري عليه العمل حاضرا ومستقبلاً في ضوء صراع التكتلات الاقتصادية العالمية (أمريكا والصين) وتداخل سياسات المحاور الإقليمية والدولية حيال أزمات ومشكلات الشرق الأوسط بأكملها (التنافس الروسي – الأمريكي) ، لذا ستكون الأخيرة أمام احتمالات عدة مرجحّة ما بين الاستقرار من عدمه من جانب ، أو البقاء في معادلة إدارة الأزمات أو الحروب التي تجري بالوكالة ، وهذا ما هو الاحتمال المرجح في مشهد التنافس والصراع الحاصل في منطقة الشرق الأوسط من جانب آخر .

ومن دون أدنى شك ستبقى منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات القادمة تدخل ضمن مدرك الاهتمام الأوربي – الأمريكي يقابله ويناظره بروز القوى العظمى الفتية المتمثلة في روسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفيتي السابق ، مع الأخذ بالحسبان تنامي قوة الصين اقتصاديا كما أسلفنا ومسعاها نحو النفوذ عبر مبادرة الحزام والطريق إلى دول منطقة الشرق الأوسط وصولاً إلى شمال وشرق أفريقيا وما سواها من المناطق (وهي المبادرة التي اعلنها الرئيس الصيني شي جينبينغ خلال زيارته إلى كازخستان في عام 2013 وسميت في حينها – بمبادرة البناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريقي الحرير البري والبحري للقرن الحادي والعشرين – والتي عرفت باسم حزام واحد وطريق واحد)؛ ولكن هذا المشهد هو أقرب لأنموذج صراع الأضداد اقتصادياً، بسبب ضعف أدوات التأثير السياسي في عموم المنطقة من جانب قوة الصين الاقتصادية. بمعنى استمرار استراتيجية مناورة الصين في التعاطي مع ملفات منطقة الشرق الأوسط من دون أن نجد لها التأثير البارز في معالجة أكثر الأزمات إشكالية لتعذر فرض الحلول حيالها، حتى ولو كانت الآنية منها خلال المرحلة الراهنة على أقل تقدير (غياب أو عدم استثمار الأدوات الاستراتيجية أمام الصين) ، لذا فإن احتمالية استمرار التنافس الراهن بين القوى الدولية والإقليمية سيكون مدعاة لظهور نوع آخر من أنماط الصراع والتي

يمكن أن نسميها بحروب الجيل الخامس أو الحروب الهجينة (الحروب البديلة أو الموازية)، التي ستكون نتائجها وتداعياتها على أوضاع كل دولة من دول المنطقة متأرجحة ما بين هشاشة بنائها الداخلي أو ضعف وسائل المعالجة في علاقاتها البينية . على مستوى سلوكها الخارجي

ومن ناحية أخرى نجد إن الولايات المتحدة الأمريكية غير قادرة على استثمار قدراتها العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية الحالية ، لتتيح لها امكانية الاحتكار الشامل في مقومات القوة والنفوذ الدوليين لصالحها كي يستمر نهاجها التحكمي الاستراتيجي لمدة أطول من ذلك، بسبب تنامي قوة المنافسين الجُدد دولياً وإقليمياً ومن المحتمل أن نلحظ بروز قوى أوربية وآسيوية، ليكون لها الدور المؤثر في مراكز التحكم العسكرية والتكنولوجية وحتى الاقتصادية لتنسحب نتائجه على مستقبل النظام الدولي الراهن بأكمله[٧].

من هنا جاءت تحليلات مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق (زبيغنيو بريجنسكي) حول مستقبل منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2003 (ورؤية هنري كيسنجر الاستراتيجية أيضاً حيال مستقبل الشرق الأوسط)، لاسيما الخشية من حدوث فراغ سياسي واستراتيجي بسبب تداعيات الأحداث في هذه المنطقة، مع الأخذ بالحسبان متغيرات البيئة العربية الإقليمية منذ أحداث الربيع العربي عام 2011 ، وذلك بسبب رغبة الكثير من الدول الإقليمية في أن يكون لها الدور المؤثر في الكثير من قضايا منطقة الشرق الأوسط إشكالية وتعقيداً ومنها الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي حاضراً ومستقبلاً .. وبين هذا وذاك تحديات مُضافة أخرى والتي تمثّلت في كيفية صيرورة أنماط مستقرة للعلاقات البينية في منطقة الشرق الأوسط ؟ في الوقت الذي تسعى فيه الكثير من دول المنطقة للتحرك نحو إدارة بعض ملفات الصراع والأزمات الحاصلة (الحرب في سوريا ، الحرب في اليمن ، الحرب في ليبيا) من أجل تغيير معادلة التحكم في الاستراتيجية الأمريكية الراهنة ، لاسيما وإن دول مثل روسيا وتركيا وإيران باتت معنية بما يجري من حولها من متغيرات حاصلة في محتوى القوة النوعية التي تُعّد

جزءًا من معادلة الاستقطاب التي طرأت على العلاقات الإقليمية البينية المتمركزة على حدود سياسات المحاور والتكتلات التي تقودها الفواعل الرئيسة في منطقة الشرق الأوسط (مع الأخذ بالحسبان الدور السعودي والإماراتي وما سواها من الدول الخليجية التي تحظى بدعم الولايات المتحدة الأمريكية في أن تكون بالضد من مواقف محاور القوى المنافسة لها) .

المطلب الأول: تناقضات مراحل ما بعد التنافس والارتباط بمستقبل منطقة الشرق الأوسط:

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالتعامل مع مستقبل منطقة الشرق الأوسط وفقاً لواقع المراحل المتأتية من التنافس خلال الحرب الباردة وما بعدها لتبدو حاجات المصالح المتباينة مرتبطة بمدى المنافع الاستراتيجية التي ترومها القوى العظمى من نتائج التوتر الدائم والمستمر الحاصل منذ مدة في هذه المنطقة ، إذ عدّت الولايات المتحدة أن الاعتماد على تنفيذ برنامجها الأمني والسياسي في منطقة الشرق الأوسط يقع ضمن مجموعة من الأولويات الضرورية للارتباط الأمريكي بمصالح المنطقة حصراً من دون إحداث التغيير المطلوب في دولها ، وإنما الرغبة في تغيير الديناميكيات الإقليمية التي تأتي بمثل هذه التهديدات فبات من الضروري أن تتابع بناء الأسس الإضافية في استراتيجيتها المتعلقة بالتحكم بمستقبل دول الشرق الأوسط [2] . كما إن حالة الصراع والتوتر الحاصلين في منطقة الشرق الوسط انعكس على العلاقات البينية لكل دولة مع بعضها البعض ، فعلى سبيل المثال بات ضعف الولايات المتحدة في التأثير بمسار السياسات التركية الراهنة حيال جوارها الجغرافي أن يؤدي إلى استمرار مثلث العلاقات الملتبسة بين فواعله الأساسية في الشرق الأوسط (تركيا ، إيران ، والعراق)، إذ ظهرت بوادر هذا التوتر في سياسات الرئيس التركي (رجب طيب أردوجان) الإقليمية لرسم سياسات مستقلة عن السياسات الأمريكية حيال جوارها الإقليمي وحتى بعيدة عن سياسات الدول الغربية الأوربية بوجه عام . إذ جاءت محاولة الانقلاب العسكري ضد (أردوجان) في تموز عام 2016 من جانب عناصر من

الجيش التركي لتساهم في تصعيد هذا التوتر ، فضلاً عن رفض أمريكا تسليم الداعية التركي (فتح الله جولن) الذي اتخذ من ولاية بنسلفانيا الأمريكية مكان للجوء إليها ، لاسيما وإن تركيا تعّده أحد المخططين البارزين لمحاولة الانقلاب العسكري في ظل تحركاته وسعيه المناوئ لرئيس الوزراء (أردوجان) آنذاك . وجميع هذه العوامل قد اسهمت في إضعاف قدرة الجانب الأمريكي على كبح جماح التدخلات التركية في خارج حدودها الجغرافية (وبدليل التوغل العسكري التركي في منطقة بعشيقة منذ عام 2015 الذي عدّته الولايات المتحدة بالتدخل المباشر والخطير ، لكونه يؤجج حالة انعدام الاستقرار في العراق والمنطقة عموماً) [٥] .

ومن جانب أخر وجدنا إيران الدولة المجاورة للعراق التي تدعم الجهود الحكومية العراقية سيما بعد أحداث الموصل في العاشر من حزيران عام 2014 ، من أجل محاربة تنظيم (داعش) الإرهابي في العراق والمناطق المجاورة له على امتداد الأراضي السورية، يقابله تنسيق استراتيجي أمني مع روسيا كونها المنافس الأقوى للولايات المتحدة الأمريكية هناك ،وبهدف التحكم والسيطرة على جميع خطوط المواجهة مع التنظيمات الإرهابية المسلحة لتغيير المعادلة على أرض الواقع من الناحية الاستراتيجية وهذا ما حصل فعلياً . ناهيك عن دور روسيا في تنظيم العلاقات الاقتصادية في جميع المجالات الحيوية مع المحيط الإقليمي لدول منطقة الشرق الأوسط نفسها ، لاسيما بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي مع إيران في الثامن من أيار عام 2018، وتأسيسا على ذلك سعت ايران الى تعميق هذا التعاون الاستراتيجي إلى أبعد الحدود ، وهذا مايمكن ملاحظته في معدلات حجم التبادل التجاري بين العراق وإيران التي وصلت في عام 2014 إلى (12) مليار دولاراً ، ليكون مؤشراً على ارتفاع نسب التجارة البينية لا سيما بعد إنشاء المنطقة الحرة للتجارة في منطقة الشلامجة جنوبي العراق لتسهيل حرية التنقل فيما بينهما ؛ ولكن هذا التبادل التجاري مرجّح للتراجع في ظل الرغبة الأمريكية لتشديد العقوبات على إيران في مجالات التجارة والاستثمار وحركة رؤوس الأموال (تراجع سعر صرف العملة الإيرانية حصراً) . فضلاً عن الاصرار الأمريكي في تحقيق هذا الهدف من خلال التضييق على إيران

اقتصادياً لإرغامها على تغيير سلوكها الخارجي ، أما العراق فيحاول أن ينأ بنفسه عن أي توتر في العلاقات مع القوى العظمى المتنافسة حيال محاولتها في استحكام معادلتي النفوذ والتحكم بمستقبل منطقة الشرق الأوسط ، لذا أعلن رئيس الوزراء (عادل عبد المهدي) في أواخر عام 2018 ضرورة الحصول على استثناءات في التعامل مع إيران من أجل مصالح العراق التجارية والاقتصادية العامة .[4]

المطلب الثاني : مفتاح التحكم بمستقبل الشرق الأوسط :

يكمن مفتاح التحكم بمستقبل الشرق الأوسط في السيطرة على التحالفات الأمنية والسياسية الحاصلة ضمن سياسة تعدد المحاور والتكتلات الاستراتيجية ، مع التركيز على مقومات القوة الاقتصادية الحاكمة على المنطقة كونها المؤشر الحقيقي للدخول في حقبة العولمة الاقتصادية الجديدة المتصاعدة تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، إذ عدّ الخبراء الاستراتيجيون إن القوة الاقتصادية وليست القوة العسكرية هي وحدها المقياس المهم والمؤشر الحقيقي لتحديد مدى ما تتمتع به من قوة عالمية شاملة قد تمكّنها من التحكم بمجريات الأحداث حاضراً ومستقبلاً ، سيما مع محاولات التحرك نحو تقليص حدود ومجالات المنافسة على الساحة الدولية سواء أكان ذلك في أوروبا أم في آسيا[5]. أما الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الراهنة في الشرق الأوسط فستبقى تنشد إعادة إحياء مشروعها بالهيمنة على العالم من جديد ،عبر إقامة نظام سياسي اقتصادي دولي تابع وربما خاضع لها، بعد أن كان هناك مشروعاً يراود الساسة الأمريكان منذ عام 1945 وما بعدها كونها باتت القوة الاقتصادية والعسكرية الأكبر في العالم ، لاسيما وإنها تحتكر تكنولوجيا الصناعة النووية مقارنة بغيرها من المنافسين الجُدد في عالمنا المعاصر . من هنا باتت الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على التحكم بدوائر الصراعات الإقليمية من خلال التحكم بالإدارة وصولاً إلى فرض الحلول المناسبة بشأنها ومن منطق استثمار القوة الكامنة في العلاقات الدولية ؛ ولكن هناك تحديات كبرى عدة (صعوبة تهميش القوى الكبرى الصاعدة دولياً وإقليمياً) بسبب صعوبة تجاوز معضلة الأمن السياسي والاجتماعي

الداخلي لكل دولة من دول المنطقة . لذا بدأت بالترويج لمرحلة جديدة من إدارة الصراع من خلال الحرب الاقتصادية والتجارة العالمية، وإلغاء الحواجز الجمركية وفتح الأسواق المالية والتدخل في السياسات العامة للدول (مديونية بعض الدول لصندوق النقد الدولي بسبب المنح والقروض المشروطة سياسياً، والتدخل في عالم الاتصالات والاقتصاد الرقمي وما سواه من أدوات)، لا سيما وإن الاستراتيجية الأمريكية الراهنة تروم تغيير قواعد السلوك والثقافات على حد سواء لجعلها متداخلة مع منظومة القيم الليبرالية الغربية التي تقودها في ترويجها الاعلامي . وفي ظل هذه البيئة الدولية الجديدة بات التوجه الأمريكي من أجل التحكم والهيمنة على العالم بأكمله مشفوعاً بحدوث تحولات استراتيجية مُضافة أخرى تكمن في بُنية المنظومة الإقليمية للشرق الأوسط (الفواعل الجُدد) ،لكونها ارتبطت بعلاقة التأثير المتبادل مع النظام الدولي الجديد والتوازنات الإقليمية الراهنة ليسمح بوجود العديد من المنافسين من أجل فرض الرؤية الاستراتيجية حاضراً ومستقبلاً [٥] .

إن وصول الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) للسلطة منذ عام 2016 قد فتح الأبواب نحو مواجهات من نوع آخر سيما بين المنافسين الدوليين والإقليميين الجُدد (روسيا وإيران وتركيا)، بعد أن كانت حقبة الرئيس السابق (باراك اوباما) مميزة بالتوجه نحو التفاهم وعقد التسويات الخاصة (البرنامج النووي الإيراني). لذا فإن الحقبة الترامبية ستفترض المواجهة المباشرة بسبب مبادرتها في الانسحاب من الكثير من الملفات، بهدف إعادة النظر بها ومراجعتها من جديد على أمل فرض شروط جديدة للاتفاقات القادمة (التكتيك الجديد في استراتيجياتها من أجل التحكم وفرض الهيمنة الجديدة)*، ومن الطبيعي أن تشهد هذه الحقبة استراتيجية أمريكية أخرى وعودة سريعة لدوامة التنافس والصراع بعد إعادة فرض العقوبات الاقتصادية على إيران ، مع الأخذ بالحسبان تداعيات التوتر في العلاقات الذي سيحصل مع التحالفات السياسية والأمنية الجديدة دولياً وإقليمياً؛ بسبب وجود فواعل أخرى غير مؤيدة لخطوة الرئيس الأميركي (ترامب) في إعادة النظر بالاستراتيجيات السابقة . ولكن هذا التوتر أثار قلقاً عالمياً من الانزلاق في مواجهة عسكرية غير محسوبة العواقب في ظل ما تشهده منطقة الشرق

الأوسط من توترات، وما يشهده عالمنا المعاصر من تبدل في مراكز القوة والتحكم على صعيد الساحة الدولية، ومع غياب الاستقرار في عموم منطقة الشرق الأوسط وصيرورة التفاهمات الجديدة خلال المرحلة القادمة سنكون أمام سيناريوهات غير متوقعة (على الرغم من إن جميع تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وحتى تأكيدات القادة الأوربيين تتجه نحو تأكيد التزام إيران التام ببنود الاتفاق النووي الموقع مع المجتمع الدولي وبرعاية الأمم المتحدة)[7]. من هنا باتت الاستراتيجية الأمريكية الراهنة تروم تغيير سلوك جميع المنافسين الدوليين والإقليميين على مدى السنوات القادمة من أجل تحييد مراكز القوة في المنطقة وإضعاف تأثيرها في مجريات الأحداث تارة ، والضغط على إيران لإجبارها على التفاوض من جديد لفرض شروط مُضافة تزيد من القيود على سلوك الخارجي حيال قضايا منطقة الشرق الأوسط الراهنة ، سيما تسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي من خلال ما يعرف بصفقة القرن التي يُراد منها أن تمرر بدعم إقليمي واضح تارة اخرى . وبين هذا وذاك تعقيدات وتحديات كبرى ستكون الحاضرة في ملفات الشرق الأوسط مستقبلاً بهدف استكمال متطلبات الاستحكام والتحكم عليها ، ناهيك عن استثمار الفرص المُتاحة من جرّاء استمرارية الضغط على دول المنطقة وضمن الحدود المرسوم لها من دون التمادي في حصر الخيارات لمفتاح الحل في مستقبل الشرق الأوسط عند حدود معينة، لأن ترك المنافسين بلا خيارات متوافق عليها يعني التمرد على قواعد التنافس الدولي والإقليمي، مما ينذر في المحصلة النهائية بعواقب صراعات ونتائج أزمات تدور في حلقات مفرغة وغير منتظمة طالما إن القوى العظمى تصر على أن يكون الحل بيدها، وهذا ما لا يمكن تحقيقه خلال المرحلة القادمة (من هنا باتت الولايات المتحدة الأمريكية مقتنعة ومدركة أيضاً بضرورة التفاهم مع الأطراف الإقليمية ولو بشكل نسبي كما هوا الحاصل حالياً مع تركيا وحتى مع روسيا منذ عام 2015).

المبحث الثاني: التحولات النوعية المفاجئة وإعادة بناء التوازنات والتحالفات في مرحلة الرئيس ترامب:

من التطورات الاستراتيجية الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط اعلان الولايات المتحدة الأمريكية قرار الانسحاب من سوريا في العشرين من كانون الأول عام 2018 (وكذلك الانسحاب من افغانستان) ، والتي تُعّبد من التطورات النوعية والمفاجئة التي ستسمح لتركيا في أن يكون لها الدور المحوري خلال المرحلة القادمة في ظل الترتيبات التي تجريها الولايات المتحدة الأمريكية معها ، من أجل تنفيذ قرار الانسحاب والسماح للقوات التركية في إعادة الانتشار ضمن مثلث الأزمات المجاور لحدودها (الشمالي الشرقي – والشمال الغربي من سوريا يقابله الجنوب الشرق التركي) الذي تروم فيه تركيا إعادة الاستقرار وضبط محاور الحركة فيه .

ومن ناحية أخرى يمكننا أن نحلل عمل الولايات المتحدة الأمريكية بواقعية كونه يستند إلى المؤسساتية مع الفارق الذي استجد في انحسار صناعة القرار الخارجي الأمريكي ضمن دوائر ضيقة في عهد الرئيس (ترامب) ، وبدليل إن (جيمس ماتيس) وزير الدفاع لا يعلم باتخاذ قرار الانسحاب من سوريا مما دفعه إلى التخلي عن مسئولية إدارة وزارة الدفاع، ناهيك عن الاختلاف في وجهات النظر حول كيفية صياغة الرؤى الاستراتيجية المناسبة بين الرئيس ووزير دفاعه بشأن التحكم بقضايا المنطقة المحتدمة بالأزمات والصراعات الراهنة؟ لذا فلن نلحظ أي تغير جوهري يطرأ على سياساتها الخارجية خلال المرحلة الراهنة إلا بالقدر الذي يتوافق ومصالحها في منطقة الشرق الأوسط ، مع الأخذ بالحسبان إن الأخيرة ستكون عِرضة لمتغيرات تدريجية نسبية في استخدام أدوات الاستراتيجية الأمريكية حيالها ، لاسيما في التعاطي مع ملفات المنطقة الأكثر خطورة واحتداماً . أما الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) فسيواجه تحديات مُضافة أخرى تتعلق بتداعيات الانسحاب من سوريا مع استثمار فرص تواجدها على الأراضي العراقية كي تكون منطلقاً في الرد السريع حيال أزمات المنطقة غير المتوقعة ، لتبقى مسألة إدارة العلاقات الأمريكية مع القوى الدولية والإقليمية المتمركزة في الشرق الأوسط (روسيا وإيران وتركيا) ضمن حسابات إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط من جديد خلال السنوات القليلة القادمة، مع مراقبة جميع أنماط التفاعلات البينية

الحاصلة في مناطق التوتر والصراع والتي تدخل ضمن اهتمامات المدرك الاستراتيجي الأمريكي حاضراً ومستقبلاً[٨].

المطلب الأول : تحليل استراتيجية ترامب حيال الشرق الأوسط :

تُعّد استراتيجية الرئيس الأمريكي (ترامب) حيال الشرق الأوسط من الاستراتيجيات الغامضة كونها لم تنل الحظ الكبير في دعايته الانتخابية وقتئذ ، لاسيما وإن جُل اهتمامه كان موجّهاً نحو تنامي خطر الاسلام الراديكالي (المُتشدد) وضرورة العمل من أجل القضاء على خطر تنظيم (داعش) الإرهابي، في الوقت الذي يجري فيه تحميل مسئولية الأوضاع الراهنة في منطقة الشرق الأوسط على سلفه الرئيس السابق (باراك اوباما) ووزيرة خارجيته السابقة (هيلاري كلنتون). لذ فإن محاولة تحليل استراتيجية (ترامب) الحالية من الصعب التكهن بردود افعالها، على الرغم من كون استراتيجيات رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية السابقين (المحسوبين على الحزب الجمهوري الذي جرى ترشيح ترامب لانتخابات الرئاسة من خلاله) كانت مليئة بالسلبيات فيما يتعلق بطبيعة التعاطي مع ملفات منطقة الشرق الأوسط إلا إن الرئيس (ترامب) لا يعد جزء من مؤسسة الحزب الجمهوري الكبيرة وبدليل اختلاف توجهات استراتيجيته الاقتصادية في برنامجه عن توجهات الجمهوريين الاقتصادية أنفسهم . وبالمحصلة النهائية لا يمكن للخبراء والمختصين تحليل أبعاد استراتيجيته خلال المرحلة القادمة ، فضلاً عن السلوك المتعمد في الإحاطة السرية بعملية اتخاذ قراراته التي باتت مفاجئة حتى لدى المسئولين عن هذا العمل في مؤسساتهم الحكومية الرسمية[٩] .

ومن الأمثلة التي يمكن أن نوردها في إطار تحليل استراتيجية (ترامب) الراهنة حيال الشرق الأوسط هو ما جرى تنظيمه وترتيبه سابقاً في إطار علاقات السعودية بالولايات المتحدة الأمريكية سيما في عهد الرؤساء الجمهوريين حصراً ، مع الأخذ بالحسبان الزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) إلى المملكة العربية السعودية في العشرين من أيار عام 2017 ، للبدء في تدشين مرحلة جديدة من العلاقات المستقبلية التي كانت ضامنة لإبرام العديد من صفقات التسلح مع السعي الحثيث نحو ترتيب

أولويات مجال الحركة ضمن المحيط الإقليمي ؛ بسبب هواجس الخشية من تزايد نفوذ فواعل وحدات دولية وإقليمية منافسة لها في المنطقة (روسيا وإيران) [10] . أما تحليلنا لما يجري في مرحلة لاحقة فهو الاختلاف بشأن كيفية إدارة قضايا الشرق الأوسط سيما الحربين الحاصلتين في كل من سوريا واليمن من جانب ؟ والخلاف أيضاً حول مدى طبيعة الاستراتيجيات المُراد اتباعها حيال تحييد النفوذ الإيراني بالمنطقة والذي بات يُقلق الجميع ويؤثر بشكل كبير في مستقبل منطقة الشرق الأوسط عموماً من جانب آخر ؟

لاسيما وإن التواجد الإيراني الراهن في ملفات الشرق الأوسط قد أفضى إلى تحول نوعي في نمط التحالفات الاستراتيجية القادمة ، فضلاً عن تغير وجهة أنماط إدارة الصراعات والأزمات حاضراً ومستقبلاً ، كونه بات مصدر للتقارب في علاقات من نوع آخر من أجل تأمين الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط لصالح أمن إسرائيل ، وصولاً إلى مبرر تقليل التواجد الأمريكي الكبير في المنطقة مستقبلاً ، بمعنى الاستعانة باستراتيجية الرئيس الأمريكي السابق (باراك اوباما) في إدارة خيار جديد للتعامل الاستراتيجي مع الصراعات الحاصلة في الشرق الأوسط ، بالاستناد إلى مبدأي التوازن من الخارج والقيادة من الخلف (التحالفات الأمنية التضامنية)، لتوزيع الأدوار على الشركاء وتفادي التكاليف الأحادية (ومنها التحالف الدولي لمكافحة تنظيم – داعش – الإرهابي) الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2014 ، من أجل الابتعاد عن نمط التدخل المباشر في الصراعات الراهنة (مع استمرار الدعم الأمريكي لحلفائها في مواجهة أي مخاطر قادمة)[11] . مع الأخذ بالحسبان احتمالية التدخل الأمريكي في أي صراع أو توتر قد يحصل في المستقبل سيما إذا ما كان مؤثراً في مصالحها الاستراتيجية حيال منطقة الشرق الأوسط تارة ، أو ربما العودة من جديد للتدخل بشكل مباشر وكما اوضحه وزير الخارجية الأمريكي (مايك بومبيو) خلال زيارته للقاهرة في التاسع من كانون الثاني عام 2019 ، والقائه محاضرة في الجامعة الأمريكية بشأن أثر تطورات المرحلة الراهنة في مستقبل الشرق الأوسط سيما على

صعيد التزامات أمريكا في مكافحة ظاهرة الإرهاب الدولي وكمحاولة استراتيجية لاستعادة تحكمها في مستقبل منطقة الشرق الأوسط تارة أخرى .

المطلب الثاني : تنافس و توزيع الأدوار من أجل التحكم بمستقبل الشرق الأوسط :

إن استمرار حالة الصراع في منطقة الشرق الأوسط أدى إلى تعثر سياسة التحالفات الدولية والإقليمية على حد سواء، فضلاً عن انعدام استقرار بوصلة التحكم فيها كونها باتت تُدار باستراتيجيات ملتبسة وغير واضحة، فتارةً نجد مجموعة من الأنشطة الاقتصادية الصينية التي تروم التنافس والتمدد وصولاً إلى ما أبعد من حدود منطقة الشرق الأوسط باتجاه الغرب وبدوافع استراتيجية تحركها أزمات المنطقة ، وتارةً أخرى تستثمر الصين تفوق قوتها الاستراتيجية الاقتصادية وطبيعة تنوع مزايا تعاونها مع روسيا وإيران، لإحداث تغيير غير جذري في المنطقة وحتى بعيداً عن منطق التحكم والهيمنة (لكونها قوة اقتصادية عظمى ولكن ليست قوة سياسية كبرى تروم التوجه نحو مسعى استعماري توسعي كما كان في السابق) . من هنا جاءت المعادلة الأخيرة لتأمين متطلبات التنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط من خلال استثمار قوة الصين الاقتصادية ، وهو الهدف الأسمى في سياستها الاصلاحية التنموية التي تروم تمكين الاستقرار الداخلي ؛ ولكن جميع هذه السياسات مشفوعة بتنسيق روسي لدعمها في سوريا لاستثمار التردد الغربي في إعمارها . ليقف هذا التنسيق بالضد من التنافس الأمريكي في حدود مجالات التحكم والنفوذ والتفرد الناجم عن توظيف الوجود العسكري الكبير في منطقة الشرق الأوسط ، وصولاً إلى عالم بديل متعدد القطبية تحكمه الدبلوماسية في إدارة ملفات المنطقة المرتبكة (وبدليل الفيتو الصيني والروسي داخل مجلس الأمن الدولي) ، من أجل تأمين حماية مصالح كلا الدولتين المنافستين للولايات المتحدة الأمريكية . أما المعادلة الأصعب في تحليل الغاية من توزيع الأدوار التكاملية فتكمن في الرغبة الروسية – الصينية في إنهاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران ، كونه سيزيد من آفاق التعاون بينهما في مجالات الحياة المختلفة (في ظل

المخاوف الغربية والخليجية من انضمام إيران لمنظمة شنغهاي للتعاون التي تضم مجموعة من دول أوراسيا من ضمنها الصين وروسيا)، والتي عدّها بعض المتخصصين في المجال الاستراتيجي بأنها ستكون الأساس التنافسي المستقبلي لحلف شمال الأطلسي[١٢].

من هنا يمكننا القول إن الولايات المتحدة الأمريكية باتت الأقل قدرة في تشكيل أحداث منطقة الشرق الأوسط حالياً ، وبدليل الاستراتيجيات السابقة التي استحدثت في كل مرحلة من مراحل تطورها سيما منذ عهد الرئيس السابق الأمريكي (باراك اوباما) ، لتمكين تطوير اهتمامها الاستراتيجي بشأن الشرق الأوسط وأوروبا وصولاً إلى المحيط الهادي (آسيا أولاً) ، مما دفعها للتنافس من نوع آخر من أجل ملء الفراغ بين القوى الكبرى والقوى الاقليمية على حد سواء (التنافس العسكري في سوريا واليمن)[13]. أما الرئيس (ترامب) فإنه يؤكد في استراتيجيته الجديدة الراهنة على (أمريكا أولاً)، وشتان بين الأثنين سيما وإن جميع التحالفات تنذر بتصاعد وتيرة التنافس حول التحكم بمستقبل الشرق الأوسط . من هنا جاءت دراسة كل من (هيو مايلز و آلستير نيوتن) في كتابيهما (مستقبل الشرق الأوسط الصادر في المملكة المتحدة عام 2017) ، لاسيما وإنهما حددا مسارات مستقبل منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث الربيع العربي عام 2011 ، وبخاصة في حدوث حراك جماهيري في دول المنطقة ولكن ليس بشكل سريع ومفاجئ ، من أجل استعادة مكانة دول المنطقة من جديد على الصعيد الاستراتيجي (تونس ، مصر ، ليبيا ، ومن ثم سوريا ، واليمن وما سواها من الدول) . أما القوى الأمنية والقمعية السياسية التي كانت سائدة في واقع الأطر التقليدية السابقة في حكم أنظمتها فإن طريقه نحو الزوال حالياً ، لنكون أمام احتمالات جديدة في مستقبل منطقة الشرق الأوسط (تغير موازين القوى الدولية والإقليمية المتحكمة فيه) يُصاحبه اندلاع دورة جديدة من الثورات الشعبية لتكون فاعلة على مراحل تدريجية، فضلاً عن التغيير الذي سيحصل في سلوك وفهم الشعوب العربية وأنظمة حكمها الجديدة (مرحلتي ما بعد الاصلاح والتغيير). لتكون نتائج

الموجة القادمة بفعل هذا الحراك الشعبي الثوري العربي أكثر سرعة وشدة مقارنة بما حدث في عام 2011، لذا فإن الدول التي لم تتأثر بما حدث سابقاً ولم يحصل فيها أي تغيير سياسي ملحوظ؛ سنجدها معرّضة لموجات من التغيير السياسي في أنظمة حكمها غير الديمقراطية، وبين هذا وذاك سنشهد تحولات سياسية غير مسبوقة تروم التغيير والمراجعة في آن واحد في مجمل علاقاتها البينية على المستوى الدولي والإقليمي حاضراً ومستقبلاً.[٧٤]

المبحث الثالث : تراجع الدور القيادي الأمريكي المباشر في عهد ترامب والخيارات الصعبة :

عند تحليل نمط السلوك الاستراتيجي الأمريكي حيال ديناميكيات تغيير معادلة التحكم في مستقبل الشرق الأوسط في مرحلة الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الأبن) نجد إن الأوضاع كانت محكومة بمزيد من المغامرات حيال إدارة ملفات الصراع والتنافس حول المنطقة، وهو جزء من مبادئ الاستراتيجية الأمريكية لاستحكام هيمنتها على العالم؛ ولكن إدارة الرئيس الأمريكي السابق (باراك اوباما) كانت تروم الانسحاب التدريجي من دون التورط في تحمل مسئولية إدارة بعض هذه الملفات (بدليل الانسحاب الأمريكي من العراق عام 2011)، للمُضي نحو الاهتمام بالسياسة الداخلية الأمريكية والعمل على الخروج من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية التي حصلت منذ عام 2008 . وبين هذا وذاك قضايا معقدة مازالت تحظى بالاهتمام الاستراتيجي الأمريكي سيما في عهد (دونالد ترامب) ومنها قرار الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران في الثامن من أيار عام 2018، ليكون جزءًا من الترتيبات المستقبلية في إعادة النظر والتقييم بشأنها، مع المُضي في تشديد العقوبات الاقتصادية عليها من أجل تغيير سلوكها الخارجي الخاص بدعم حلفائها الاقليميين المتمثلين بالنظام السوري، الحوثيين في اليمن، حزب الله في لبنان، بعض الفصائل العراقية المسلحة. وذلك بسبب الخشية من امتداد نفوذها في العمق الاستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط، مع

الأخذ بالحسبان تزايد المخاطر حيال أمن اسرائيل، لاسيما وإن الإخيرة باتت جزءًا من معادلة الحرب التي تشنها في المنطقة (الهجمات المتكررة على سوريا) .

من هنا يمكننا أن نطرح مجموعة من التساؤلات ومنها ، ما مستقبل منطقة الشرق الأوسط ؟ وما طبيعة المدرك الاستراتيجي الأمريكي لإدارة أزمات المنطقة خلال المرحلة القادمة ؟ وما طبيعة الرؤى الاستراتيجية في مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي من سوريا وافغانستان ؟ وما مستقبل القواعد العسكرية التي أنشأتها في الكثير من مناطق الشرق الأوسط وبخاصة في مرحلة ما بعد أحداث الربيع العربي عام 2011 ؟ في الوقت الذي كانت فيه جميع القيادات الجمهورية للإدارة الأمريكية تروم التدخل المباشر والقوي في قضايا الشرق الأوسط (الانغماس في فوضى الصراعات). من هنا جاءت دراسة وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق (موشيه يعلون) لتحمل عنوان (توصيات حول سياسات الشرق الأوسط لإدارة ترامب)، من أجل إعادة تقويم الممارسات السياسية السابقة في عهد إدارة (باراك اوباما) حيال منطقة الشرق الأوسط ، ولكن اللافت للنظر هو نتائج هذه الدراسة التي جاءت لتشخص تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة على أقل تقدير[15]. مما يتطلب الأمر في إعادة النظر في الاستراتيجيات السابقة بُغية تحديد بوصلة التحكم في مستقبل الشرق الأوسط ، والمُضي في اعتماد استراتيجية جديدة تستند إلى فرض الإملاءات على جميع الأطراف الإقليمية بما فيها دول الخليج (السعودية حصراً) مع الابتعاد في أن تؤدي إدارة (ترامب) الحالية أي دور فاعل في بعض قضايا منطقة الشرق الأوسط ؛ بسبب تراجع تأثيرها في المنطقة أمام منافسيها (الحرب السورية حصراً)، مما أفسح المجال لقوى إقليمية أخرى في أن تؤدي الدور نيابة عنها خلال المرحلة القادمة (تركيا وما سواها من الدول شريطة التوافق على طبيعة إدارة ملفات المنطقة بما يخدم مصالح جميع الأطراف) .

المطلب الأول : تقييم الاستراتيجيات الأمريكية وديمومة مصالح المستقبل :

حددت الولايات المتحدة الأمريكية أبعاد استراتيجياتها السياسية والأمنية على أساس حماية المصالح الحيوية باستخدام جميع الوسائل المتاحة ، وهذا ما لحضناه منذ عام 2001 سيما بعد أحداث برجي التجارة العالمي في العاصمة الأمريكية ، ليجري وضع الخطط الاستراتيجية من أجل تأمين انتشار و/أو إعادة انتشار قواتها في أي مكان من العالم سيما منطقة الشرق الأوسط، ومنذ العشرين من أيلول عام 2002 تضمنت وثيقة استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية حزمة من الإجراءات الجديدة في استراتيجياتها القادمة ، للتعامل مع الأزمات والصراعات والمخاطر المصاحبة لها بجدية وسرعة شديدتين (التوظيف المباشر للقوة العسكرية) كما حصل في العراق عام 2003 أما الهدف والغاية الأبعد لهذه الاستراتيجية فتكمن في إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط على أساس المصالح الجديدة من دون التورط بشكل كبير في مغامرات تكلف الإدارة الأمريكية الشيء الكثير سيما خلال المرحلة القادمة، كما اكدها الباحث الأمريكي من جامعة جورج تاون (مايكل هدسون) ضمن رؤيته الاستراتيجية التي قدمها خلال مؤتمر نظمته السفارة الألمانية ببيروت في تموز عام 2003 وذلك بهدف ديمومة الهيمنة الأمريكية في ظل ظهور تحديات المنافسين الجُدد[16]. لذا فإن اندفاع الولايات المتحدة نحو التخطيط الاستراتيجي حيال دول منطقتي الشرق الأوسط والخليج العربي يقع ضمن الإدراك الحقيقي لمصالح الدول الغربية عموماً ، لاسيما وإن الأوضاع الأمنية لعموم المنطقتين مازالتا تعاني من انعدام الاستقرار بسبب الفوضى الكبيرة التي تنتاب استراتيجيات هذه الدول حيالها ، مما يؤثر في مستويات التفاعلات الدولية والإقليمية بين وحداتها الفرعية في ظل ارتباط قضايا الأمن الاستراتيجي لها مع الأمن القومي حاضراً ومستقبلاً [١٧] .

إن المجتمع الدولي الراهن يمكن توصيفه بالمجتمع الفوضوي الذي تسوده الأزمات والصراعات والحروب في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية ، وتتشكل في إطاره الاستراتيجية من بُعد تنافسي لأجل ديمومة السيطرة مما يستحيل فيه الاعتدال ؛ بسبب انعدام الثقة بالآخر والتشكيك في نوايا الفاعلين الإقليميين والدوليين (رؤية كينيث

أولمـان مـن المُحـافظين الجُـدد)[18]، بمعنـى جعـل هـذه الرؤيـة السـائدة تـدور بشـأن استمرارية إعادة التقييم في قضايا الأمن الراهنة التي سوف لن تكون في طريقها نحو التحسن ، بمعنى بقاء جميع وحدات فواعل القوى في حالة صراع وتنافس .

مـن هنـا يمكننـا القـول إن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة علـى الرغـم مـن تفوقهـا التكنولوجي والعسكري ؛ ولكنها غير قادرة على توفير الأمن في الكثير من المناطق ومنها منطقة الشرق الأوسط بالمعنى المطلق أو حتى النسبي للكلمة ، لنكون أمام قلق أمني مستمر وهو مبالغ فيه إلى حد كبير سيما عندما يكون العدو غير محدد الهوية (ويتجدد ويتكرر باستمرار تحت مسميات عدة (ظاهرة الإرهاب الدولي [٢١] .

المطلب الثاني: تقويض واضعاف التحالفات الراهنة وإعادة النظر في ملفات منطقة الشرق الأوسط:

ترمي استراتيجيات القوى العظمى الراهنة حيال دول منطقة الشرق الأوسط إلى تقويض و/أو اضعاف العلاقات البينية المشتركة في داخلها مع توجيهها نحو زيادة معدلات الانفاق العسكري بالاعتماد عليها (صُناع تكنولوجيا الأسلحة) ؛ ولكن بهدف تقويض أي روابط أو تحالفات سياسية – أمنية مشتركة لتبقى مرتبطة معها في علاقات عامودية لضمان درء حدوث أي نوع من هذه الروابط أو التحالفات التي قد تؤدي إلى الحاق الضرر بمصالح القوى العظمى في منطقة الشرق الأوسط حاضراً ومستقبلاً[20] . فضلاً عن عدم قدرة دول المنطقة نفسها من الاستغناء عن دعم الخبراء والفنيين العسكريين الغربيين ومنهم الأمريكيين، لكونهم مازالوا معتمدين عليهم في إدارة منظومات الأسلحة المتطورة بسبب حاجة الكوادر المحلية إلى الكثير من وسائل وأساليب الدقة في إدارة هذا النوع من المنظومات ، وبالنتيجة النهائية نجد إن الكثير من دول المنطقة في حالة انكشاف خطيرة على الصعيد الدفاعي مما يُعرّض الأمن القومي العربي إلى الكثير من المخاطر [٢٢] .

أما استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تسعى إلى بناء تحالفات أمنية جديدة من أجل حماية مصالحها الكبرى في الكثير من دول العالم ، على الرغم من أن كثير

من هذه الدول غير قادر على الاستمرار في تحمل تكلفة الالتزامات الدولية ضمن المستوى نفسه سيما في ظل ظروف التحولات الخطيرة الحاصلة في شكل ومضمون المصالح نفسها . ناهيك عن الرغبة في إعادة النظر وتقييم الدور الاستراتيجي العالمي للولايات المتحدة الأمريكية ، كونه بات من الضرورات الحتمية لتبني استراتيجية جديدة تتلاءم ومتطلبات المستقبل لحماية تحالفاتها التقليدية السابقة (دول الخليج العربي، ودول جنوب شرقي آسيا وبعض الشركاء مثل الهند وفيتنام وما سواها من الدول، وصولاً إلى تحديد طبيعة الاستراتيجية الراهنة حيال المنافسين الجُدد مثل الصين (وروسيا وإيران [٤٢] .

ومما لاشك فيه ليس من مصلحة الولايات المتحدة أن تحدث ثورات أو حروب أو صراعات وما سواها من الأحداث (المتغيرات القوية المفاجئة) على غرار ما حدث عقب أحداث الربيع العربي منذ عام 2011 ، لا سيما وإن الاستراتيجية الأمريكية الراهنة تروم تسوية العديد من المشكلات (الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي) ، فضلاً عن ربط دول المنطقة بتحالفات أمنية وحتى سياسية جديدة تكون هي المسيطرة عليها للحد من أي تدخل عسكري خارجي يتعارض مع مصالحها (الدعم الروسي – الإيراني لسوريا) أو حتى حدوث أي تعاون ثنائي من شأنه أن يُحيّد من تأثير فاعلية القرار الخارجي الأمريكي على دول المنطقة بأكملها [٤٣] .

ومن الاعتبارات الاستراتيجية في إعادة التقييم الأمريكي هو البدء في إعادة النظر بالملفات الحيوية التي تراها مدعاة للتنافس وربما للصراع في منطقة الشرق الأوسط :

1 – البرنامج النووي الإيراني : أي بمعنى إعادة التقييم في طموحات البرنامج النووي الإيراني الذي تراه الإدارة الأمريكية لا يلبي طموحاتها في استقرار منطقة الخليج العربي على وجه الخصوص ومنطقة الشرق الأوسط عموماً (وفقاً لوجهة النظر الأمريكية)، لا سيما وإن الملف النووي الإيراني من الملفات التي وصفها الرئيس الأمريكي (ترامب) بالكارثية كونه أشبه بالعقد التجاري على حد وصفه وقتئذ، لذا فإن إعادة النظر بالملف النووي الإيراني من جديد وعلى هذه الشاكلة قد ينذر بتصاعد حدة التوتر في العلاقات

مع إيران خلال المرحلة القادمة (بسبب حالة التشكيك الأمريكي في نوايا الآخرين) [24]. أما التغير والتبدل في المواقف الأمريكية مستقبلاً فهو احتمال وارد كونه يقع ضمن المدرك الاستراتيجي الأمريكي الذي وجدناه يعيد تقييم مواقفه بحسب توقع حجم الفوائد المتأتية من الاتفاق النووي من عدمها (إذ ترى الإدارة الأمريكية إن هذا الاتفاق قد شهد تزايداً في معدلات الاستثمارات الإيرانية الداخلية والخارجية على حد سواء ، فضلاً عن نمو وتطور حجم العلاقات الاقتصادية التجارية الخارجية) ، لذا عملت إدارة الرئيس (ترامب) على تشديد الضغوط السياسية والاقتصادية من أجل تحجيم قدرات إيران الاقتصادية والعسكرية سيما في مجال صناعة الصواريخ والمعدات العسكرية . لنخلص إلى توصيف الوضع العام بأن الإدارة الأمريكية قادرة على اتخاذ التدابير السريعة والممكنة من أجل العمل على تقويض قدرات إيران في امتلاك القوة النووية العسكرية مستقبلاً (الاستمرار في استراتيجية فرض العقوبات الاقتصادية والتشديد في تطبيقها) ، ناهيك عن مخاوف الكثير من الدول الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط من تمكن إيران في إعادة بناء قدراتها العسكرية على هذا الأساس خلال المرحلة القامة ، وهذا الاحتمال وارد بسبب امتلاك إيران لمقومات القدرة على إعادة بناء وتنظيم أبعاد تفوقها الصناعي في الكثير من المجالات التي تروم التقدم فيها ، لاسيما وإنها ترتبط بتحالفات استراتيجية مع روسيا والصين وتركيا وما سواها من الدول والتي باتت الأساس الضامن لتفوقها النوعي مقارنة بغيرها من دول منطقة الشرق الأوسط .

2 – تغير الاستراتيجية الأمريكية حيال تركيا :

تُعّد منظومة الأمن الإقليمي للشرق الأوسط من المنظومات الحيوية في المدرك الاستراتيجي الأمريكي ، لذا يتطلب الاستمرار في تقديم الدعم السياسي والعسكري لتركيا من أجل تقوية قدراتها الدفاعية وحمايتها من أي تهديدات إقليمية في حدود جوارها الجغرافي[25]. لذا بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في ترتيب تفاهمات المستقبل لمرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي من سوريا بُغية حسم إدارة ملف القضية

الكردية في سوريا (قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من أمريكا منذ عام 2015)، والسعي إلى وقف الهجرة غير الشرعية من الدول المسلمة إلى أوروبا عبر الأراضي التركية (ترتيب أولويات التفاهمات القادمة)، والمُضي نحو إنشاء المنطقة الآمنة شمالي سوريا (حيث معسكرات اللاجئين هناك). فضلاً عن وضع الضمانات الحقيقية لتفادي وقوع الهجمات التركية على الأكراد (عمليتي عفرين ومنبج في التاسع عشر من كانون الثاني عام 2018 والثامن عشر من حزيران عام 2018) والتركيز فقط على محاربة التنظيمات الإرهابية المسلحة ومنها تنظيم (داعش) الإرهابي ،فضلاً عن العمل على ترتيب أولويات ضمان إعادة العلاقات التركية مع إسرائيل إلى سابق عهدها تمهيداً لتمرير ما يعرف ب (صفقة القرن) الأمريكية لتسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي مستقبلاً.

3 – تغير الاستراتيجية الأمريكية حيال روسيا (المنافس الدولي الأبرز في منطقة الشرق الأوسط):

على الرغم من التنسيق العسكري الأمريكي – الروسي في مناطق التوتر والصراع في الأراضي السورية منذ عام 2015 ، ولكن ذلك لم يمنع من حدوث الخروقات والاشتباكات على حدود خط الأزمة ، مع الأخذ بالحسبان قوة النفوذ الإيراني في سوريا واليمن والعراق مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعيد النظر في مجمل استراتيجياتها في منطقة الشرق الأوسط ؛ بسبب نتائج معادلة التحكم والتي باتت تميل لصالح حلفاء روسيا في المنطقة . وبدليل استعادة القوة والسيطرة للنظام السوري على أراضيه (السيادة الوطنية) وبدء تعاطي الدول العربية سيما الخليجية منها على وجه التحديد مع مستجدات وتطورات الحرب السورية ، مع استبعاد تغيير نظام الحكم في سوريا (اعادة فتح السفارة الإمارتية في دمشق منذ السابع والعشرين من كانون الاول عام 2018)، ليترك الوضع العام معادلة مغايرة تحكمها المصالح الجديدة وفقاً لتغير مفهوم إدارة الصراع والأزمات في منطقة الشرق الأوسط، لتبقى جميع الاحتمالات

واردة أمام مرونة تحديد الخيارات البديلة خلال السنوات القليلة القادمة (دور الفواعل الإقليمية في تحمل تكلفة إعادة إعمار سوريا واليمن وحتى ليبيا).

4 – صفقة القرن (تسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي) :

لم تستطع المنظمات اليهودية واللوبي الصهيوني الداعم لإسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية من الاستمرار في ممارسة الضغوط على الرئيس الأمريكي (ترامب) ، وذلك بسبب كونه من رجال الأعمال الأغنياء وبات بعيداً عن دائرة الضغط حتى في داخل أروقة الحزب الجمهوري نفسه (المرشح منه لانتخابات الرئاسة في عام 2016) . ولكن الرئيس (ترامب) عمل من أجل تنفيذ وعوده الانتخابية في مجال نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس (قراره الصادر في السادس من كانون الأول عام 2017 الذي عُدّ بمنزلة الاعتراف بعاصمة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية)[26]، بالمقارنة مع الرؤساء السابقين للولايات المتحدة الأمريكية الذين وعدوا بالشيء نفسه من دون ان يحققوا ذلك ، على الرغم من الرفض الدولي والإقليمي سيما من الدول الأوربية التي أرادت أن تكون عملية بناء السلام في الشرق الأوسط شاملة وتحظى برضا جميع أطراف الصراع ، وليس التحرك بشكل انفرادي بعيداً عن موافقة ورضا الكثير من دول العالم . مع الأخذ بالحسبان الدور الاسرائيلي الراهن الذي تقوم به بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط من أجل تأمين مصالح الأمن القومي الخاصة بها من جانب ، والعمل مع الجانب الأمريكي أيضاً للحيلولة دون حصول فلسطين على العضوية الكاملة داخل منظمة الأمم المتحدة من جانب آخر ، وبالمحصلة النهائية نجد إن جميع هذه الإجراءات قد الحقت الضرر بعملية استكمال عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط ، كونه لا يحقق العدالة المرجوة من جهود وخطط المجتمع الدولي خلال المرحلة الراهنة .

5 – ديناميكيات الفرص المُتاحة أمام العراق والخيارات الأصعب :

تُعّد الدولة العراقية من الدول التي غيرّت الكثير من المعادلات في منطقة الشرق الأوسط سيما بعد الانتصارات الكبيرة التي حققتها على التنظيمات الإرهابية المسلحة

ومنها تنظيم (داعش) الإرهابي منذ عام 2016، في الوقت الذي تتوجه أنظار الولايات المتحدة الأمريكية نحو العراق ليكون عمقها الاستراتيجي حيال دول منطقة الشرق الأوسط ؛ ولكن هذا الهدف الاستراتيجي الأخير يبدو أمام محنة كبيرة (بدليل زيارة الرئيس الأمريكي –ترامب – مع مستشاره للأمن القومي – جون بولتون – للعراق بشكل سري ومفاجئ في السادس والعشرين من كانون الأول عام 2018) والتي تعكس حالة الخشية والارتباك الأمريكي لما يجري من حولها في عموم منطقة الشرق الأوسط؛ بسبب تعقيدات البيئة الاستراتيجية الجديدة وتغير أطر التنافس الدولي والإقليمي التي باتت أمام معادلة مختلفة تماماً تحكمها وجود فواعل جُدد (روسيا، إيران، تركيا، والسعودية وما سواها من الدول) . وبالمحصلة النهائية باتت جميع الأطراف تتحرك وفقاً لسياسة محاور مختلفة ومتباينة تحكمها خارطة جديدة للتحالفات السياسية والأمنية في عموم منطقة الشرق الأوسط ، فهناك المحور الروسي – الإيراني المنافس القوي للولايات المتحدة الأمريكية يقابله المحور الخليجي بقيادة السعودية والذي يروم استحكام نفوذه بالتعاون مع تركيا والتي تخشى أيضاً من قوة إيران ونفوذها في الشرق الأوسط (المنافس البديل في مناطق نفوذها) ، مع الأخذ بالحسبان تنامي الرغبة الأوربية من خلال الاتحاد الأوربي الذي تتعاظم قوته ونفوذه للبدء في تدشين مرحلة جديدة من العلاقات مع دول الخليج العربي (عقد الاتفاقيات المهمة في مجال الأمن والطاقة وما سواها من مجالات)[27]، وصولاً إلى احتمالات مرجحّة ضامنة لتمكينها في المستقبل من جديد وهذا بحد ذاته يُنذر ببدء مرحلة جديدة في النظام العالمي الجديد ألا وهو تغير معادلة التحكم في مستقبل الشرق الأوسط (شكل ومضمون التحالفات السياسية والأمنية البينية الجديدة في مرحلة ما بعد ترامب). كما لا يمكن التغافل عن الدور الصيني الفاعل والمتفاقم بشل ملفت جدا لا سيما بعد تعزيز الوجود الاقتصادي (تجاري واستثماري) في منطقة الخليج العربي والعسكري في منطقة القرن الافريقي وما يقتضيه بالضرورة تعزيز للدور السياسي كقوة دولية لها مصالح

كبيرة في المنطقة تسعى للحفاظ عليها ومواجهة التهديدات ذات الصلة ودعم شركائها . الجدد في المنطقة

الخاتمة والاستنتاجيات :

مازالت منطقة الشرق الأوسط تعاني من ظاهرة انعدام الاستقرار السياسي والأمني على صعيد تعامل استراتيجيات القوى الدولية والإقليمية على حد سواء ؛ بسبب فوضى الصراعات والحروب المحتدمة التي شهدتها منذ أحادث الربيع العربي عام 2011 ، ناهيك عن متغيرات البيئة الدولية التي تعرّضت هي الأخرى لهزات كبرى من جرّاء الحرب الكونية على الإرهاب منذ عام 2001 ، وعلى هذا المنوال ستبقى منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات القادمة تدخل ضمن مدرك الاهتمام الأوربي – الأمريكي يقابله ويناظره بروز القوى العظمى الفتية المتمثلة في روسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفيتي السابق ، مع الأخذ بالحسبان تنامي قوة الصين اقتصادياً ، على الرغم من ضعف فاعلية تأثيرها السياسي في دول المنطقة عموماً ، ومن هنا باتت تعمل ضمن المحور الروسي – التركي – الإيراني . لذا بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالعمل على إعادة النظر مع اجراء المراجعة الشاملة لاستراتيجياتها حيال مستقبل منطقة الشرق الأوسط وبحسب الظروف والمتغيرات الحاصلة فيها ، لذا يمكننا طرح بعض التساؤلات الآتية والتي تكمن في ماهية وطبيعة الاستراتيجية السياسية والأمنية المناسبة لمسك زمام التحكم بمستقبل الشرق الأوسط ؟ وهل يمكن الاعتماد على ذات التحالفات الأمنية والسياسية الحاصلة ضمن تعدد المحاور والتكتلات الاستراتيجية أم سيجري التركيز على مقومات القوة الاقتصادية الحاكمة على المنطقة ، كونها المؤشر والعامل الحقيقي للدخول في حقبة تمكين القيادة العالمية لصالح أطراف محددة (مستقبل قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم) ؟ وربما ستكون الأخيرة ضمن مركب تحكمه تعددية الأقطاب الفاعلة والمنافسة على الصعيد الاستراتيجيات . الكونية القادمة

أما حقبة الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) فستفترض احتمالات عدة ومن ضمنها المواجهة المباشرة بسبب مبادرتها في الانسحاب من الكثير من الملفات ، بهدف إعادة النظر بها ومراجعتها من جديد على أمل فرض شروط جديدة للاتفاقات القادمة (الحرب في سوريا ، الاتفاق النووي الإيراني ، ملف كوريا الشمالية النووي أيضاً) ، ومن الطبيعي أن تشهد هذه الحقبة استراتيجية أمريكية أخرى وعودة سريعة لدوامة التنافس والصراع سيما بعد إعادة فرض العقوبات الاقتصادية على إيران ، مع الأخذ بالحسبان تداعيات التنافس الأمريكي – الصيني و الأمريكي – الروسي ، على الرغم من كون الأول تنافساً اقتصادياً ؛ ولكن الثاني يُعّبد تنافساً حول مناطق النفوذ والهيمنة على الشرق الأوسط . من هنا نستنتج احتمالات حدوث ووقوع حالة من الصراع و التوتر في العلاقات على أساس التحالفات السياسية والأمنية الجديدة القادمة (دولياً وإقليمياً) ؛ بسبب وجود فواعل أخرى غير مقتنعة وواثقة بخطوات الرئيس الأميركي (ترامب) في إعادة النظر بالاستراتيجيات السابقة ، مع افتراض كون هذا التوتر مؤثراً مقلقاً عالمياً لهواجس تتعلق من مخاطر الانزلاق في مواجهة عسكرية غير محسوبة العواقب في ظل ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من توترات، وما يشهده عالمنا المعاصر من تبدل في مراكز القوة على الساحة الدولية (إعادة صيرورة مفهوم القوة الاستراتيجية الشاملة) ، وبدليل الفيتو الصيني والروسي داخل مجلس الأمن الدولي حول قضايا الصراع في منطقة الشرق الأوسط ، من أجل تأمين حماية مصالح كلا الدولتين المنافستين للولايات المتحدة الأمريكية . مع الأخذ بالحسبان حالة التنسيق الاستراتيجي الحاصلة في مناطق إدارة الصراعات نفسها ، ليجري توجيه بوصلة التحكم في مستقبل الشرق الأوسط نحو مسارات متفق عليها مسبقاً(التوافق على طبيعة إدارة ملفات المنطقة بما يخدم مصالح جميع الأطراف)، ومن ثم المُضي في اعتماد استراتيجية جديدة مليئة بالاشتراطات على دول المنطقة عموماً (تركيا وإيران وما سواها) بما فيها دول الخليج العربي (السعودية حصراً)، كي لا تخرج عن حدود التحكم المُراد السيطرة عليها حاضراً ومستقبلاً.

السلوك الاستراتيجي الامريكي وديناميكيات تغيير معادلة التحكم في مس [١٤]
الاوسط

الهوامش:

(1) د . وصال العزاوي ، مستقبل العرب في عالم متعدد الاقطاب ، مجلة حوار الفكر ، المعهد العراقي لحوار الفكر ، بغداد، السنة السابعة ، العدد / 16 ، آذار 2011 ، ص 175 .

(2) صفاء عبد الوهاب علي ، الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ، مجلة شؤون عربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، العدد / 176 ، 2018 ، ص 1 ، متاح على الرابط :
http://www.arabaffairsonline.org/article?p=88 ، 2019 / 1 / 2 . تاريخ الزيارة

(3) سيد أبو زيد عمر ، مثلث العلاقات الملتبسة بين العراق وتركيا وايران ، مجلة شؤون عربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، العدد / 176 ، 2018 : ، ص 2 ، متاح على الرابط
http://www.arabaffairsonline.org/article?p=88 ، 2019 / 1 / 2 . تاريخ الزيارة

(4) المصدر نفسه ، ص 1 .

(5) صفاء عبد الوهاب علي ، المصدر السابق نفسه ، ص 2 .

(6) المصدر نفسه ، ص 3 .

* تأكيدات وزير الخارجية الأمريكية (مايك بومبيو) خلال زيارته للقاهرة في التاسع من كانون الثاني عام 2019 وعقده العديد من الحوارات مع وزير الخارجية المصري (سامح شكري) ، من أجل توجيه جهود الاستراتيجية الأمريكية القادمة نحو إحلال السلام بمنطقة الشرق الأوسط ، فضلاً عن محاضرته التي القاها في الجامعة الأمريكية بالقاهرة التي أكد فيها (بومبيو) على ضرورة استمرار دعم واشنطن لجهود مصر للقضاء على الإرهاب في شمالي شبه جزيرة سيناء ، أما مرحلة ما تعرف بعهد التقاعس الأمريكي السابق فقد انتهت بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية كما حددها وزير الخارجية الأمريكي ، بمعنى إن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة ستكون الأكثر حركة كمحاولة لاستعادة تحكمها في مستقبل منطقة الشرق الأوسط ، للمزيد من المعلومات يُنظر : جريدة اليوم السابع ، القاهرة ، 9 / 1 / 2019 .

(7) طلال عتريسي ، الأبعاد الداخلية والإقليمية والدولية للمواجهة الايرانية الأمريكية ، مجلة شؤون عربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، العدد / 176 ، 2018 ، ص 1 ، متاح على الرابط :
http://www.arabaffairsonline.org/article?p=88 ، 2019 / 1 / 2 . تاريخ الزيارة

(8) محمد محمود السيد ، التوجهات الأمريكية المحتملة تجاه الشرق الأوسط في عهد ترامب ، مركز الحريري للدراسات ، بيروت ، 8 / 12 / 2016 ، ص 3 .

(9) المصدر نفسه . ص 1 .

(10) بلا)، زيارة ترامب للسعودية ... برنامج حافل بحضور (55) قائدا ، 18 / 5 / 2017 ، متاح على الرابط (:
https://www.skynewsarabia.com/. 2018 / 10 / 23 . تاريخ الزيارة

(11) د .كرار أنور ناصر ، تبدل الأولويات : محصلة التراجع الأمريكي في الشرق الأوسط ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، العراق ، 16 ، 2016 / 1 /. ، ص 3

د . ظافر محمد العجمي ، تخفيف التواجد الأمريكي في الخليج: تغيير استراتيجيات أم تغيير في موازين القوى ، الدكتور ظافر محمد العجمي ، اصدارات / العدد 132 ، () ١٢ مركز الخليج للأبحاث ، جدة ، السعودية ، العدد / 132 ،كانون الأول / 2015 ،. ص 9 . أما منظمة شانغهاي للتعاون فهي تُعَبِّد من المنظمة الدولية ذات الطابع السياسي والاقتصادي والأمني في منطقة أوراسية ، وقد تأسست في الخامس عشر من حزيران عام 2001 في شانغهاي من جانب قادة ستة دول آسيوية (الصين ، كازاخستان ، قيرغيزستان، روسيا، طاجيكستان، وأوزبكستان) ، وقد وقع ميثاق منظمة شانغهاي للتعاون في حزيران عام 2002 ودخل حيز التنفيذ في التاسع عشر من أيلول عام 2003 ، أما أهداف المنظمة فتكمن في تعزيز سياسات الثقة المتبادلة وحسن الجوار بين دول الأعضاء، ومحاربة الإرهاب وتدعيم الأمن ومكافحة الجريمة وتجارة المخدرات ومواجهة حركات الانفصال والتطرف الديني أو العرقي وما سواه ، فضلاً عن التعاون في جميع المجالات السياسية والتجارية والاقتصادية والعلمية وما سواها من مجالات . موسوعة الويكيبيديا الدولية للمعلومات ، تاريخ الزيارة ، 8 / 1 / 2019 .

١٣ () المصدر نفسه ، ص 10 .

١٤ () هادي نعمة ، مستقبل الشرق الأوسط : ثورات أكثر راديكالية ، اصدارات الميادين ، 22 / 10 / 2018 ، ص ص 2 – 5. متاح على الرابط: http://www.almayadeen.net/books/. 1/2019 /2 تاريخ الزيارة .

١٥ () محمد شخبة ، نصائح إسرائيل لإدارة ترامب حول الشرق الأوسط ، متاح على الرابط : https://www.ida2at.com/israel-tips-to-manage-trump-about-the-middle-east/a ، تاريخ الزيارة 7 / 1 / 2019 .

١٦ () نقلا عن ، عذراء ردام مرزوك العواد ، دور النفط في صياغة الاستراتيجية الأمريكية حيال منطقة الخليج العربي العراق نموذجا ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم ، عمّان ، الأردن ، كانون الثاني 2915 ، ص ص 110 – 113 .

١٧ () د . سليم كاطع علي ، أثر النفط في التوجه الأمريكي تجاه منطقة الخليج العربي بعد الحرب الباردة ، مجلة دراسات الدولية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، العدد / 57 ، 2014 ، ص 151 .

١٨ () نقلا عن ، د . عبد القادر محمد فهمي ، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية : دراسة في الأفكار والعقائد و وسائل البناء الإمبراطوري ، دار المنهل للنشر والتوزيع ،عمّان ، 2009 ، ص 192 .

١٩ () المصدر نفسه ، ص 195 .

٢٠() د . مصطفى ابراهيم سلمان الشمري ، عسكرة الخليج : الوجود العسكري الأمريكي في الخليج ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2013 ، ص 249 .

٢١ () المصدر نفسه ، ص 242 .

٢٢ () سارة خليل إميرسون وأندروا وينر ،كيف يفكر العالم ؟ التغيرات المحتملة للدور الأمريكي في منطقة الخليج ، مجلة السياسة الدولية ، مصر . متاح على الرابط : http://www.siyassa.org.eg/News/3766.aspx ، تاريخ الزيارة 2 / 1 / 2019 . ص 3 .

(23) زينب سليم ، ما تحتاج أن تعرفه عن التحالف الأمريكي–الخليجي ، متاح على الرابط :
https://www.sasapost.com/us-gulf-alliance/amp، 2019 / 2 /3 تاريخ الزيارة ، ص 1.

(24) المصدر نفسه ، ص 5 .

(25) د . رنا مولود شاكر ، العلاقات الأمريكية – التركية بين الشراكة الاستراتيجية والتداعيات الأمنية ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، جامعة تكريت ، كلية العلوم السياسية ، السنة / 4 ، العدد / 12 ، آذار 2018 ، ص 168 .

(26) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

(27) عبد الجبار كريم عبد الامير الزويني، السياسة الخارجية الامريكية حيال الخليج العربي بعد عام 2003 ، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية ، بغداد ، 2011 ، ص 4.